التقرير
يوما 15 و16 نوفمبر

منتدى الويبو لقضاة الملكية الفكرية لعام 2023

تعزيز الحوار بين الأجهزة القضائية عبر الحدود الوطنية

WIPO

معلومات عن معهد الويبو القضائي

يتعاون معهد الويبو القضائي، الذي أنشأته المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) في عام 2019، مع قطاعات الويبو المعنية الأخرى من أجل تقديم دعم فعال ومجد إلى الإدارة القضائية للملكية الفكرية، وذلك بما يتماشى مع التقاليد القانونية الوطنية والظروف الاقتصادية والاجتماعية لدى الدول الأعضاء.

وللحصول على معلومات عن عمل الويبو المتعلق بالهيئات القضائية يمكن الاطلاع علي موقع الويبو على العنوان التالي:
www.wipo.int/about-ip/ar/judiciaries

شكر وتقدير

يسترشد معهد الويبو القضائي في عمله بتوجيهات مجلس القضاة الاستشاري للويبو الذي يضمّ الأعضاء التاليين:

ريان كالدن، رئيسة الهيئة الثانية لمحكمة الاستئناف بمحكمة البراءات الموحدة (رئيسة المجلس الاستشاري) ؛ ونهاد الحسبان، رئيس محكمة عمان الابتدائية، الأردن؛ وأولاينكا فاجي، قاض بالمحكمة الفيدرالية العليا لنيجيريا، وأنخيل غالكو بيكو، رئيسة الغرفة رقم 32، محكمة استئناف مدريد، إسبانيا؛ وديدار سينغ جيل، قاض في المحكمة العليا، المحكمة العليا في سنغافورة؛ وهوغو راميرو غوميز أباك، رئيس محكمة العدل لجماعة دول الأنديز؛ وزين بيترسون، قاضية بالمحكمة العليا، لاتفيا؛ وجيمي ف. رينا، قاضي دائرة، الولايات المتحدة، محكمة الاستئناف للدائرة الفيدرالية، الولايات المتحدة الأمريكية؛ وزو لي، نائب رئيس محكمة الملكية الفكرية للمحكمة الشعبية العليا في الصين.

منتدى الويبو لقضاة الملكية الفكرية لعام 2023
تعزيز الحوار بين الأجهزة القضائية عبر الحدود الوطنية

يسعى منتدى الويبو السنوي لقضاة الملكية الفكرية إلى توفير منصة للقضاة من جميع أنحاء العالم يتبادلون فيها خبراتهم بشأن تحديات الملكية الفكرية الأكثر إلحاحاً الناتجة عن تسارع الابتكار وتزايد استخدام الملكية الفكرية عبر الحدود الوطنية. ويتعرّف المشاركون في المنتدى إلى النُهج القضائية التي تتبعها البلدان الأخرى ويكتسبون فهماً أعمق لتعزيز التحليلات التي تجريها محاكم بلادهم. ويُعتبَر المنتدى جزءاً من عمل الويبو الرامي إلى تمكين الأجهزة القضائية من أداء دورها الحيوي، الذي يتمثل في ضمان التوازن والفعالية في الملكية الفكرية والابتكار والنظم الإيكولوجية الإبداعية لدى الدول الأعضاء.

التوزيع الجغرافي للمشاركين

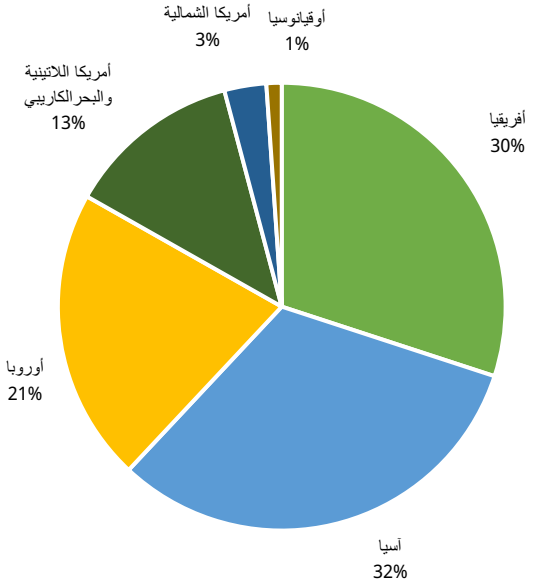

وقد أُجريت دورة المنتدى لعام 2023 بنسق مختلط (حضورياً في مقر الويبو في جنيف، سويسرا، وعبر الوسائل الافتراضية) في 15 و16 نوفمبر 2023. وفي هذا العام، شارك في المجموع أكثر من 360 قاضياً من 101 بلد وأربعة محاكم إقليمية. ومن بين هؤلاء القضاة، بلغ عدد المشاركين حضورياً 107 قضاة من 55 بلداً وأربع محاكم إقليمية. وشارك ستة وثلاثون متحدثاً من 27 ولاية قضائية كمنسقين أو أعضاء في حلقة النقاش. وتحدث جميع القضاة بصفتهم الشخصية، وأعربوا عن آرائهم ووجهات نظرهم كأفراد، وليس بالضرورة عن آراء ووجهات نظر الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

وتمحور برنامج هذا العام حول القضايا الناشئة في بعض المجالات الأكثر رسوخاً في قانون الملكية الفكرية، مثل العلامات التجارية، والتصاميم الصناعية، والمؤشرات الجغرافية. كما تناول البرنامج بعض الجوانب الرئيسية لإدارة الدعاوى القضائية في منازعات الملكية الفكرية، مثل الإجراءات المبسطة، وقواعد الإثبات والوساطة المحالة من المحكمة. وتناول البرنامج أيضاً موضوعات شاملة مهمة في تطور الفصل في قضايا الملكية الفكرية، واستكشاف تفاعله مع قانون المنافسة وتكييفه مع أحدث تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي.

ونُظِّم المنتدى بست لغات (الإنكليزية والعربية والصينية والفرنسية والروسية والإسبانية) وأُتيحت كذلك الترجمة الفورية. ويمكن الاطلاع على برنامج المنتدى وقائمة المشاركين فيه على الصفحة الإلكترونية للمنتدى.

وسيُعقد منتدى الويبو لقضاة الملكية الفكرية لعام 2024 بنسق مختلط في مقر الويبو في جنيف وعبر الإنترنت في 9 و10 أكتوبر 2024.

التقرير الموجز

ينقل الموجز التالي المناقشات التي جرت خلال المنتدى ولا يعرب عن رأي أي فرد من الأفراد المشاركين أو الويبو. وبما أن المناقشات اقتصرت على جوانب معينة لعدد قليل من الحالات المأخوذة كعيّنة، لا يمثل هذا الملخص الأوضاع القانونية في أيّ ولاية قضائية.

وقد شارك جميع المشاركين بصفتهم الشخصية.

الافتتاح

افتتح منتدى الويبو لقضاة الملكية الفكرية لعام 2023 السيد دارين تانغ، المدير العام للويبو، والقاضي هوغو راميرو غوميز أباك، عضو مجلس القضاة الاستشاري للويبو.

ورحّب المدير العام بالقضاة المشاركين حضورياً وعبر الوسائل الافتراضية من شتى أنحاء العالم. وقال إن المنتدى قد انعقد في وقت يزداد فيه عدد مستخدمي الملكية الفكرية أكثر من أي وقت مضى. وكما أوضح المدير العام، لا يقتصر ارتفاع إيداعات الملكية الفكرية على بضعة بلدان أو أي منطقة واحدة. ولكن الزيادة في طلبات الملكية الفكرية تمتد إلى جميع أنحاء العالم، مع ظهور العديد من البلدان النامية كمحركات رئيسية للملكية الفكرية. وأشار المدير العام إلى ارتفاع إيداعات البراءات والعلامات التجارية والتصاميم في عدد من البلدان المتنوعة جغرافياً وثقافياً.

وأقرَّ المدير العام كذلك بأنه رغم هذه الزيادة العالمية في استخدام الملكية الفكرية التي يمكن ملاحظتها عبر القطاعات الاقتصادية، فقد كانت أسرع وأعمق في مجال التكنولوجيات الرقمية. وتحدَّث عن مدى السرعة التي تثير بها التكنولوجيات الرقمية المتطورة أسئلة تمس جوهر قانون الملكية الفكرية، بما في ذلك، على سبيل المثال، مَن ينبغي اعتباره مخترعاً أو مبدعاً.

وفي بيئة قضائية ذات وتيرة سريعة، وبما أن القضايا لها في كثير من الأحيان آثار عابرة للحدود، فقد أشار المدير العام إلى الاعتراف المتزايد بالدور الحاسم الذي تضطلع به الأجهزة القضائية في تطوير النظم الإيكولوجية للملكية الفكرية على مستوى العالم، كما نوّه إلى الأهمية الخاصة للحوار القضائي عبر الحدود الوطنية، حيث يمكن للقضاة أن يصبحوا على دراية بقرارات بعضهم بعضاً. وتدعم الويبو هذا التبادل القضائي العالمي من خلال المنتدى السنوي لقضاة الملكية الفكرية ومن خلال جمع القوانين والمعاهدات والأحكام المتعلقة بالملكية الفكرية من جميع أنحاء العالم وإتاحتها. وأشار المدير العام إلى إضافة قرارات مهمة من عدد من الولايات القضائية إلى ويبو لكس، وهي قاعدة بيانات الويبو العالمية للبيانات القانونية للملكية الفكرية. كما نوّه المدير العام كذلك بالعمل الأوسع نطاقاً الذي يضطلع به معهد الويبو القضائي في بناء مهارات ومعارف الملكية الفكرية على أرض الواقع.

واختتم المدير العام كلمته بالتأكيد على أنه من خلال مناقشة القرارات الحقيقية التي يعرضها قضاة من خلفيات قانونية وثقافية ولغوية متنوعة، فإن المنتدى يستعين بقدرة الويبو على تنظيم الاجتماعات لتعزيز الحوار القضائي عبر الحدود، ما يتيح للقضاة التعامل مع بيئة معقدة ومتداخلة معاً.

ورحَّب القاضي غوميز أباك بالقضاة المشاركين بصفته عضواً في مجلس القضاة الاستشاري للويبو. وأشار إلى حقيقة أن الويبو تمثل إيماناً جماعياً بأهمية حماية الملكية الفكرية. وأشار القاضي غوميز أباك إلى أن حماية الملكية الفكرية تشجع على الإبداع والابتكار والمنافسة، ما يؤدي إلى تحسين حياة ملايين الأشخاص حول العالم بشكل ملموس.

وشدَّد القاضي غوميز أباك على الدور المهم الذي يضطلع به القضاة في النظام الإيكولوجي للملكية الفكرية من خلال تفسيرهم للقانون وتطبيقهم له. وأعرب عن إيمانه بقيمة الحوار القضائي في إقامة نظام إيكولوجي يحمي الملكية الفكرية، مسلطاً الضوء على العمل الذي يمارسه معهد الويبو القضائي في تسهيل المبادلات بين القضاة وكذلك أنشطة التدريب.

واختتم القاضي غوميز أباك كلمته الافتتاحية بالإعراب عن أمله في أن يعود القضاة المشاركون، بعد المنتدى، إلى محاكمهم بمعارف مشتركة قيّمة، تم اكتسابها بتبادل الخبرات والحوار الدولي حول القضايا الأكثر تعقيداً في مجال الملكية الفكرية.

الجلسة 1: القضايا الناشئة في العلامات التجارية

ركّزت الجلسة 1 في المقام الأول على القضايا المتعلقة بالعلامات التجارية غير التقليدية وإيداعات العلامات التجارية عن سوء نية. وشارك أعضاء حلقة النقاش القرارات المهمة الحديثة الصادرة عن ولاياتهم القضائية بشأن هذه القضايا الناشئة في مجال العلامات التجارية. وتطرقت المناقشات إلى عوامل تقييم الطابع المميز للعلامات المجسّمة والصوتية، ونُهُج تقييم التسجيلات عن سوء نية، بما في ذلك في سياق العلامات المشهورة، وفي التمييز بين سوء النية والمزاحمة الشريفة.

وتمت مناقشة تقييم الطابع المميز للعلامة الصوتية بالإشارة إلى القرار الصادر عن المحكمة العامة للاتحاد الأوروبي، والذي رأت فيه المحكمة العامة أن الصوت المعنيّ لا يمكن اعتباره إشارة إلى المنشأ التجاري للسلع المعنية وأنه كان خالياً من الطابع المميز. وتم خلال المناقشة تناول خصوصيات تطبيق معايير تقييم الطابع المميز للعلامة على العلامات الصوتية، مع الإشارة إلى أهمية تصوُّر الجمهور المعني في إثبات التمييز في الممارسة العملية.

وكما تم تناول الأسئلة المطروحة حول العلامات التجارية غير التقليدية في سياق العلامات المجسّمة. وقد صدر حكم أولي من محكمة العدل لجماعة دول الأنديز، قدمت فيه المحكمة تفسيراً لقانون دول الأنديز فيما يتعلق بأهلية تسجيل العلامات التجارية المجسّمة. ولوحظ أنه في حالة العلامات المُجمّعة مع العناصر اللفظية والتصويرية، فإن التميز يأتي من النظر إلى العلامة المعنية في مجملها.

وناقش أعضاء حلقة النقاش والمشاركون أيضاً الطابع المميز للعلامات التجارية المجسّمة مع التركيز خصوصاً على ما يشكل تجاوزاً كبيراً لأعراف قطاع ما أو تقاليده، فضلاً عن التفاعل بين العلامات المجسّمة والتصاميم الصناعية.

وشرعت حلقة النقاش في النظر في إيداعات العلامات التجارية عن سوء نية، في إشارة إلى القرارات الصادرة عن المحاكم في ألبانيا، وجماعة دول الأنديز، وإندونيسيا، وجامايكا. وفي حكم أولي، أسدت محكمة العدل لجماعة دول الأنديز المشورة بشأن المعايير القانونية لتحديد إذا ما كان مقدم طلب تسجيل العلامة التجارية قد تصرف بسوء نية في سعيه لتسجيل علامة مطابقة أو مشابهة لعلامة تجارية يستخدمها طرف آخر في الخارج. وأشارت المحكمة إلى أن الشخص يتصرف بسوء نية إذا كان، وقت طلب تسجيل العلامة التجارية، يعلم أو كان ينبغي أن يعلم أن العلامة مشابهة أو مطابقة لعلامة مميزة يستخدمها طرف آخر في الخارج، إلى درجة أنها قد تحدث التباساً في السوق المحلية.

وقد أوضح حكم أصدرته المحكمة العليا في إندونيسيا مسار قضية تم البت فيها قبل سن اللوائح التي تنص على إلغاء العلامات التي لها أوجه تشابه في جوهرها مع علامات مشهورة للسلع غير المماثلة. وتطرقت مناقشة الحكم أيضاً إلى إجراءات حساب التعويضات في حالة التعدي على العلامة التجارية.

وأدى القرار التالي الذي أصدرته محكمة الاستئناف في جامايكا إلى إجراء مزيد من المداولات حول ما يشكل إيداعاً بسوء نية، وأثار في الوقت ذاته أيضاً تساؤلات حول العلاقة بين "المزاحمة الشريفة" للعلامة وسوء النية. وقد وجدت المحكمة في هذه القضية أن العلامتين المعنيتين، وكذلك السلع والخدمات الخاصة بكل منهما، مماثلتان ما يرجح حدوث التباس بين الجمهور. ولذلك رأت المحكمة أنه ينبغي رفض تسجيل العلامة اللاحقة. بالإضافة إلى ذلك، وجدت المحكمة أنه لا يوجد مزاحمة شريفة للعلامة اللاحقة، بحيث اعتبرت أن طلب تسجيلها تم تقديمه بسوء نية. ونظر أعضاء حلقة النقاش فيما إذا كانت نتيجة سوء النية سبباً منفصلاً لرفض الطلب، أو مكملة لنتيجة التشابه التي رجحت حدوث الالتباس.

وأوضح حكم صدر عن محكمة مقاطعة تيرانا في ألبانيا كيفية تقييم العوامل المسؤولة عن تحديد إذا ما قُدّم طلب تسجيل العلامة التجارية بسوء نية من عدمه. وتتضمن هذه العوامل: التطابق أو التشابه المثير للالتباس للعلامات؛ والسلوك المتعمد لاستخدام علامة مطابقة أو مشابهة جداً لطرف آخر؛ والأثر الاقتصادي والمكاسب/الخسائر المالية؛ والمنافسة غير المشروعة؛ والتباس الأمر على المستهلك.

الأحكام القضائية المرجعية

- المحكمة المحلية، تيرانا، ألبانيا [2018]: *Besniku* ضد *M & Sillosi*، *Elledii* والمديرية العامة للملكية الصناعية، القرار رقم 5839
- المحكمة العليا لجمهورية إندونيسيا [2016]: *BMW Aktiengesellschafft* ضد *Hendrywo Yuwijoyo*، القرار رقم29 PK/Pdt.Sus-HKI/2016
- محكمة الاستئناف في جامايكا [2017]: *3M Company* ضد *Manufacturera 3M SA DE CV* *[2017] JMCA Civ 21*
- المحكمة الفدرالية العليا، سويسرا [2022]: *Chokoladefabriken Lindt* ضد *Lidl*، 4A_587/2021
- محكمة العدل لجماعة دول الأنديز [2022]: حكم أولي 81-IP-2020
- محكمة العدل لجماعة دول الأنديز [2023]: حكم أولي 128-IP-2022
- المحكمة العامة للاتحاد الأوربي [2021]: *Ardagh Metal Beverage* ضد *EUIPO*، Case No. T-668/19
- محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي (الغرفة الرابعة) [2012]: *Chocoladefabriken Lindt* و*Sprüngli AG* ضد مكتب التنسيق في السوق الداخلية (العلامات التجارية والتصاميم)، القضية رقم C-98/11 P

الجلسة 2: المسائل الناشئة في التصاميم الصناعية

بدأت الجلسة بالإقرار بأن البَتَّ في المنازعات المتعلقة بالتصاميم الصناعية يمكن أن يكون معقداً ويطرح تحديات خاصة للقضاة، ويُعزى ذلك إلى الطابع شديد الترابط لحقوق التصاميم الصناعية مع أنواع أخرى من حقوق الملكية الفكرية.

وفي إحدى القضايا المطروحة، نظرت محكمة الملكية الفكرية في البرتغال في التعدي المزعوم لحماية تصميم الجماعة الممنوحة لتصميم متجر بيع بالتجزئة، بالإضافة إلى مطالب ذات صلة بشأن التعدي على حق المؤلف والمنافسة غير العادلة. وقارنت المحكمة تصميم المتجر المحمي بموجب تصميم مُسجَّل مع النسخة المزعومة المتعدية بالإشارة إلى أهم السمات ومع مراعاة أدلة مثل دراسة السوق وشهادة الخبير المعماري. وخلصت المحكمة إلى أن المتاجر كانت تتشابه تشابهاً ظاهرياً فقط حيث تضمنت الخصائص المشتركة لنفس النوع من المتاجر وتسويق نفس النوع من إكسسوارات الأزياء للفئة المستهدفة ذاتها. ووجد أن الانطباع العام للمتاجر التي تم تقييمها من حيث نوعيتها مختلف، وبالتالي لم يكن هناك أي تعدٍ. وقدّم الحكم أيضاً تعليقاً على تفاعل قانون التصاميم مع مبادئ قانون حق المؤلف، مثلاً فيما يتعلق بمتطلبات الحصول على الحماية ونطاق الحماية وتزامنهما.

وثمة تقاطع آخر تم بحثه خلال الجلسة وهو التقاطع القائم بين التصاميم الصناعية والعلامات التجارية. وفي حكم أولي أصدرته محكمة العدل لجماعة دول الإنديز، نظرت المحكمة في المعايير التي تُحدَّد احتمالية حدوث لبس بين تصميم صناعي وعلامة تجارية ثلاثية الأبعاد. ورأت المحكمة في حكمها، من الناحية المبدئية، أنه يمكن لعمل إبداعي أن يخضع للحماية بموجب تصميم صناعي (لأنه جديد) وبعلامة تجارية ثلاثية الأبعاد (لأنها مميّزة). وفي هذه الحالة، نشأت حالة كان فيها مالكون مختلفون يحتفظون بحقوق الملكية الفكرية المنفصلة هذه، رُغم أنها تتكون عنصر مماثل. وجرت مناقشة بشأن خطورة حدوث لبس لدى المستهلكين، بالإضافة إلى النهج الذي اتبعته المحكمة في التوصل إلى تفسير مفاده أنه ينبغي إيلاء الأولوية للحق المُسجل أولاً.

وتعزيزاً لوجهات النظر المقارنة، عُرضت قضية من مصر أصدرت فيها محكمة النقض حكماً نهائياً في نزاع بشأن التعدي يتعلق بالتفاعل بين الإجراءات المدنية والجنائية. ويتعلق النزاع بتعدٍ مزعوم لتصميم محمي لزجاجة سعة 19 لتراً. ونظر قرار محكمة النقض إذا ما كان الحكم ببراءة المدعى عليه في وقت سابق في دعوى جنائية تتعلق بنفس التعدي المزعوم يحول دون الكشف عن تعدٍ في الدعوى المدنية أم لا. ووصفت العوامل المهمة للمحكمة عند النظر في إذا ما كان الحكم الجنائي ملزماً في هذه الحالة أم لا، بالإضافة إلى الأدلة المتاحة فيما يتعلق بالتعدي، وذلك لشرح النهج الذي اتبعته المحكمة في الاستنتاج المتوصل إليه الذي يُفيد بأنها لم تكن ملزمة بالقرار الجنائي وأن التعدي قد ثُبت.

وجرى أيضاً استكشاف التحليل الذي استرشدت به المحكمة في تقييم التعدي في سياق قرار المحكمة العليا في أوغندا بشأن التعدي على تصميم حذاء مطاطي، والذي جرت المطالبة به بالإضافة إلى التمويه والغش. وتعتبر هذه القضية القرار الأول بشأن التصاميم الصناعية في أوغندا، منذ سنّ التشريعات ذات الصلة في 2014. وركزت الدراسة على دراسة المحكمة التفصيلية لسمات الحذاء المطاطي، وإذا ما تم تحديد الجوانب الزخرفية ذات الصلة للتصميم على وجه الحصر بالوظيفة التقنية للمادة أو إذا ما توفرت خيارات

جمالية متعددة لتحقيق الوظيفة. ونظرت المحكمة أيضاً في طبيعة السوق المقدرة بملايين الدولارات حيث تتنافس فيها السلع وخصائص المستهلكين والعلاقة التجارية الوثيقة التي تربط الطرفين واستخدام كل منهما للتصميم قبل تقديم طلبات التسجيل. وأوضح العرض كيف توصلت المحكمة إلى استنتاج مفاده أن استخدام المدعى عليه للتصميم يُشكل تعدياً لأنه كان مماثلاً عن قصد لتصميم سابق غير مسجل، رُغم تسجيله أولاً.

وعُرض مثال آخر على قرار محكمة الشعب العليا في مدينة هو تشي منه، فييت نام، حيث تناول التعدي على تصميم دراجة نارية شهيرة. وتطرقت مناقشة هذه القضية إلى مجموعة من سبل الانتصاف التي قد تكون متاحة في قضايا التعدي على التصاميم الصناعية في بعض البلدان. وكُشِف الستار عن حقيقة أن المحكمة في فييت نام لا يحق لها إصدار أمر بدفع تعويضات وتكاليف عن السلع المتعدية وأجزائها وإزالتها وإتلافها فحسب، بل يحق لها أيضاً الأمر بإصدار اعتذار علني في صحيفة محددة. وجرت مشاركة الممارسة الوطنية المستقلة بصورة أكبر أثناء المناقشة، ما يشير إلى أنه يكون للمحاكم السلطة التقديرية في تحديد عدد الاعتذارات التي ينبغي تقديمها، فضلاً عن شكل المنشور وتواتره (بما في ذلك النشر الرقمي)، استناداً إلى ظروف القضية وخطورتها.

وتناولت المناقشة تقاطع حقوق التصميم مع الأنواع الأخرى من حقوق الملكية الفكرية، لا سيما حق المؤلف والعلامات التجارية والمنافسة العادلة. ولوحظ أنه كان هناك اختلافات ملحوظة، رُغم أي تزامن بين حقوق التصاميم وحقوق الملكية الفكرية الأخرى، وتشمل هذه الاختلافات طبيعية الحماية ونطاقها التي تكفلها كل منها، بالإضافة إلى المتطلبات والمدة والاستثناءات والتقييدات ذات الصلة. وفي الختام، تم الإقرار بأن الحوار المقارن ساعد على فهم الاختلاف في طريقة حماية موضوع الحقوق الصناعية عبر الولايات القضائية المختلفة.

الأحكام القضائية المرجعية

- محكمة النقض بمصر [2015]: رقم القضية 4583 للعام القضائي 84
- محكمة الاستئناف، لاهاي، مملكة هولندا [2020]: *Digital Revolution B.V* شركة ضد *Maxperian NL B.V* وشركة. *Samsung Electronics Co., Ltd* شركة ضد القضية رقم 200.216.620/01،
- محكمة حقوق الملكية الفكرية، البرتغال [2022]: *Barata & Ramilo, S.A* ضد *Fabulous Cipher, Lda., Vila Nova Carneiro, S.A.* ، *Sociedade de Vestuário, S.A and Cofemel*
- المحكمة العليا في أوغندا، الشعبة التجارية [2021]: *Migoo Industrial and Trading Company (U)* شركة ضد *Rida International Industry (U) Limited* شركة *Limited* (الدعوى المدنية رقم 359 لعام 2019)، [2021] UGCommC 145
- المحكمة الشعبية في مدينة هانوي، فييت نام [2018]: *P & CSPA* شركة ضد شركة *D Technology Development Support Joint Stock Company*، القضية رقم 36/2018/KDTM-ST
- محكمة العدل لجماعة دول الأنديز [2021]: حكم أولي 476-IP-2019
- محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي (الغرفة الثانية) [2018]: *DOCERAM GmbH* شركة ضد شركة *CeramTec GmbH*، القضية رقم C-395/16

الجلسة 3: المسائل الناشئة في المؤشرات الجغرافية

تناولت حلقة النقاش المسائل الحالية في المؤشرات الجغرافية فيما يتعلق بنطاقها حمايتها وشروط تسجيلها، مع الإشارة إلى القرارات المهمة الأخيرة الصادرة عن الولايات القضائية المختلفة. وتضمنت المواضيع التعارض مع العلامات التجارية ومعاينة المصطلح العام والترجمة والاستحضار غير القانوني، بالإضافة إلى المسائل المتعلقة بالأدلة.

وتم تناول نطاق حماية المؤشرات الجغرافية لأول مرة بالإشارة إلى قرار اتخذته المحكمة العليا لسنغافورة مؤخراً، وتعين على المحكمة تقييم إذا ما كان المصطلح عبارة عن ترجمة لمؤشر جغرافي وبالتالي يمكن حمايته بهذه الصفة. وفي هذه الحالة، رأت المحكمة أن الترجمة الدقيقة (على عكس الترجمة الحرفية البحتة) تعكس جوهر الكلمة أو العبارة وتضمن الحفاظ على وظيفة المؤشر الجغرافي (الرابط بين الجودة والأصل). وكشفت القضية أيضاً عن أسئلة تتعلق بعبء الإثبات المطلوب لإثبات إذا ما كان يمكن اعتبار مصطلح معين ترجمة لمؤشر جغرافي ما ونوع الأدلة ذات الصلة (على سبيل المثال، دليل الخبير، التعاريف المعجمية، تصور المستهلك) لاستفسار ترجمة.

وتناولت حلقة النقاش أيضاً نطاق الحماية في سياق التعارض بين علامة تجارية وتسمية منشأ محمية في الاتحاد الأوروبي، فتسمية المنتج المحمية هي نوع من المؤشر الجغرافي المستخدم في الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة. وكان على مجلس الطعون التابع لمكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية أن يحدد إذا ما كان المصطلح الوارد في تسمية منشأ محمية عاماً، وعليه يمكن استخدامه بحرية. وأبرزت المناقشة صعوبات تحليل جميع العناصر ذات الصلة التي ينبغي التحقق منها لمعاينة الطابع العام، بما في ذلك العوامل التاريخية والإقليمية والاقتصادية والمجتمعية. وتم إعطاء الوجاهة للأدلة اللازمة لإجراء هذه المعاينة، ما يؤكد أهمية تقارير الخبراء والتي شكلت الأساس لتقرير أن المصطلح لم يكن عاماً في هذه القضية.

وجرى أيضاً استكشاف الطابع العام في سياق المؤشرات الجغرافية بالإشارة إلى قرار من الولايات المتحدة الأمريكية. وكان على مجلس المحاكمة والطعن في مجال العلامات التجارية التابع لمكتب البراءات والعلامات التجارية في الولايات المتحدة النظر في الطابع العام لمصطلح "غروييير" في الولايات المتحدة، والذي يعتبر مؤشراً جغرافياً محمياً في سويسرا وفرنسا. وحلل المجلس المطالبة بموجب اختبار مكون من جزأين يأخذ في الاعتبار "صنف" السلع المحددة في الطلب وإذا ما كان الجمهور المعني يعي التسمية التي تشير إلى صنف السلع. وركزت حلقة النقاش بصفة أساسية على الأدلة المستخدمة لتحديد تصور الجمهور الاستهلاكي المعني للمصطلح، والذي تضمن في الحالة التعاريف المعجمية والمواد الإخبارية ومواد مرجعية عبر الإنترنت ومنشورات تجارية وخاصة بالتجار وبيانات الإنتاج والمبيعات وحملات المستهلك التعليمية.

وتناولت حلقة النقاش أيضاً المسألة المحددة المتمثلة في استحضار المؤشرات الجغرافية بشكل غير قانوني، مستشهدة بقضية شملت قراراً من المحكمة العليا في إسبانيا وحكماً أولياً من محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي، وكان السؤال محل النقاش يدور حول مدى إمكانية استحضار المؤشر الجغرافي باستخدام العلامات التصويرية. وكان القرار المتخذ في هذه القضية هو ضرورة حماية المؤشرات الجغرافية من أي نوع من الاستحضار (سواء كان ناتجاً عن كلمات أو علامات تصويرية)، ويمكن أن يحدث مثل هذا الاستحضار عندما يكون للعلامة القدرة على لفت انتباه المستهلك على الفور إلى صورة المنتج المحمي تسميته.

واستُكشفت قابلية تسجيل المؤشرات الجغرافية بشكل أكبر عند مناقشة قرار صدر مؤخراً عن محكمة الاستئناف في سنغافورة يتعلق بتسجيل "بروسيكو" باعتباره مؤشراً جغرافياً ضمن الأقاليم الإيطالية المحددة. وقد عارض التسجيل اتحاد من مزارعي العنب وصانعي النبيذ من أستراليا. وكان على المحكمة أن تنظر أولاً في إذا ما كان المؤشر الجغرافي يحتوي على اسم صنف نباتي، وثانياً إذا ما كان من المحتمل أن يضلل المستهلك بشأن المنشأ الحقيقي للمنتج. ورأت المحكمة في تحليلها أن السؤال الأول كان يجب تحديده بموضوعية، ولتحقيق ذلك، كان إثبات أن الاسم ينتمي إلى صنف نباتي كافياً. وفيما يتعلق باحتمال تضليل الجمهور، وضعت المحكمة ثلاثة عوامل لهذا القرار: أولاً: إذا ما كان المستهلك العادي على علم بأنه اسم لصنف نباتي وثانياً: إذا ما كان المستهلك على علم بأن الصنف النباتي المعني في هذه المسألة يمثل جزءاً من إنتاج المنتج وثالثاً: إذا ما كان المؤشر الجغرافي المطلوب تسجيله مطابقاً لاسم الصنف النباتي. كما نُوقشت مسائل الأدلة وعبء الإثبات في هذا السياق، ولا سيما استخدام المواد التسويقية واستطلاعات آراء المستهلكين.

وفي قضية أخرى، نظرت محكمة الاستئناف الاتحادية المدنية والتجارية في الأرجنتين في ضرورة تسجيل المؤشر الجغرافي للنبيذ خارج بلد منشئه للاستفادة من حمايته في مكان آخر. وفي هذه القضية، سُجِّل المؤشر الجغرافي للنبيذ الإيطالي في إيطاليا إلا أنه لم يُسجَّل في الأرجنتين، إذ عارض مالك المؤشر الجغرافي تسجيل علامة يُزعم أنها تحتوي على المؤشر الجغرافي. وخلصت المحكمة في قرارها إلى أنه لا يجوز للدول الأعضاء رفض حماية المؤشرات الجغرافية بإضافة متطلبات أكبر من تلك المنصوص عليها في اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس). وقد رأت المحكمة أن تسجيل المؤشر الجغرافي في الأرجنتين أمراً تقديرياً لأن اتفاق تريبس لا يفرض التزاماً على تسجيل المؤشر الجغرافي خارج مكان منشئه. وأشارت المحكمة أيضاً إلى الحماية المعززة للنبيذ والمشروبات الروحية التي يمنحها اتفاق تريبس وخلصت إلى أن رفض تسجيل علامة تجارية لعلامة تحتوي على مؤشر جغرافي للنبيذ غير مشروط بإثبات احتمالية الخلط بين العلامة المتنازع عليها والمؤشر الجغرافي.

وسلطت المناقشة بين أعضاء حلقة النقاش والمشاركين الضوء على بعض القضايا، مثل استخدام الأدلة عند تحديد بعض هذه الخلافات. ومن المسلَّم به أن الولايات القضائية تتَّبع قواعد مختلفة تتعلق بالخبراء المعينين، ومع ذلك شُدِّد على أنه عند البت في بعض هذه القضايا، قد لا يلزم اللجوء إلى خبير واحد تُعيّنه المحكمة فحسب، بل أيضاً إلى الحصول على وجهات نظر مختلفة وتمحيصها.

الأحكام القضائية المرجعية

- محكمة الاستئناف الاتحادية المدنية والتجارية - الدائرة الأولى، الأرجنتين [2021]: *Molinos IP S.A. v Conzorzio Tutela del Lambrusco di Modena and Conzorzio per la Tutela dei Vini Reggiano*
- محكمة الاستئناف في سنغافورة [2023]: *Consorzio di Tutela della Denominazione di Origine Controllata Prosecco v Australian Grape and Wine Incorporated*، القضية رقم SGCA 37
- المحكمة العليا في سنغافورة (الدائرة العامة) [2022]: *Australian Grape and Wine Inc v Consorzio di Tutela della Denominazione di Origine Controllata Prosecco*، القضية رقم SGHC 33
- المحكمة العليا في سنغافورة (الدائرة العامة) [2023]: *Fonterra Brands (Singapore) Pte Ltd v Consorzio del Formaggio Parmigiano Reggiano*، القضية رقم SGHC 77
- المحكمة العليا في إسبانيا (المجلس المدني) [2019]: مؤسسة *Fundación Consejo Regulador de la Denominación de Origen protegida Queso Manchego* ضد *Industrial Quesera Cuquerella SL* و*Juan Ramón Cuquerella Montagud*، القضية رقم 2019/451
- مجلس المحاكمة والطعن في مجال العلامات التجارية، مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية [2020]: شركة *Int'l Dairy Foods Ass'n* ضد *Interprofession du Gruyère*، 2020 USPQ2d 10892
- لجنة الاستئناف الخامسة، مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية [2021]: *Torta del Casar v Queso de La Serena*، القضية رقم5-R 696/2018
- محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي (الغرفة الرابعة) [2019]: مؤسسة *Fundación Consejo Regulador de la Denominación de Origen Protegida Queso Manchego* ضد *Industrial Quesera Cuquerella SL* و*Juan Ramón Cuquerella Montagud*، القضية رقم C-614/17

ضيف متحدث مميز بشأن الذكاء الاصطناعي وصنع القرار

اعتمد البروفيسور أرفيند نارايانان، عالم الكمبيوتر ومدير مركز سياسات تكنولوجيا المعلومات في جامعة برينستون، على خبرته في مجال التأثير المجتمعي للتكنولوجيات الرقمية لدراسة التطبيقات المحتملة للذكاء الاصطناعي في عملية اتخاذ القرار القضائي.

وبدأ البروفيسور نارايانان بالتعبير عن اعتقاده بأنه يتوقع أن يكون تأثير الذكاء الاصطناعي على عملية صنع القرار القضائي تدريجياً وليس جذرياً نظراً لتطور التكنولوجيا القانونية. ثم قدَّم ثلاث فئات من التطبيقات القانونية المحتملة للذكاء الاصطناعي: معالجة المعلومات؛ والإبداع والاستدلال والحكم؛ والتنبؤ. وتتضمن معالجة المعلومات مهام مثل التلخيص والترجمة والنسخ والاكتشاف الإلكتروني والتنقيح. ويمكن أن تستلزم فئة الإبداع والاستدلال والحكم إعداد المستندات القانونية والمساعدة البحثية والتفسير القانوني والوساطة الآلية وتسوية المنازعات. وأخيراً، وصف البروفيسور نارايانان فئة من المهام التي تتضمن التنبؤ بالمستقبل نوعاً ما، ومنها التنبؤ بالمخاطر الجنائية والتنبؤ بقرارات المحكمة.

وبخصوص فئة معالجة المعلومات، أشار البروفيسور نارايانان إلى أنه على الرغم من أن أنظمة مثل ChatGPT يمكنها الآن إكمال مهام مثل التلخيص والترجمة والنسخ والاكتشاف الإلكتروني، إلا أن هذه المهام كانت البرامج المتخصصة قادرة على أدائها منذ فترة طويلة. ويكمن الجديد في هذا السياق في ظهور أداة واحدة يمكن توجيهها باللغة الإنكليزية لأداء أي من هذه المهام، على عكس حاجة المُبرمجين سابقاً لإنشاء أداة جديدة لكل مهمة. ومع ذلك، لم ير البروفيسور نارايانان أن هذه القدرة أحدثت تغيير جذرياً في التطبيقات القانونية بسبب تمكن القضاة والمحامين من مجموعة المهام المفيدة.

وثم تناول البروفيسور نارايانان بعضاً من القيود المعروفة للذكاء الاصطناعي، ومنها ما يُسمى بمشكلة الهلوسة، حيث يُقدِّم الذكاء الاصطناعي تفاصيل مختلقة عند طلب تلخيص مستند. وأعرب البروفيسور نارايانان عن اعتقاده بأن الإشراف البشري سيكون مطلوباً عند استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي للتطبيقات القانونية في المستقبل المنظور (أي خلال السنتين أو الثلاث سنوات القادمة).

وفيما يتعلق بالمهام التي تنطوي على الإبداع والاستدلال والحكم، أشار البروفيسور نارايانان إلى أن مشكلة الهلوسة تزداد سوءاً في التطبيقات المفتوحة، كما هو الحال عندما يُطلب من الذكاء الاصطناعي صياغة موجز قانوني أو حجة قانونية. وأوضح أن تقييم الذكاء الاصطناعي حسب المعايير المرجعية، ومنها أسئلة امتحانات المحاماة، قد لا يكون مُجدياً عند مقارنة مدى ملاءمة أدوات الذكاء

الاصطناعي في هذا المجال. وأوضح أنّ التقييمات المعيارية لم تعكس طبيعة مهام المحامين الحقيقية التي تتجاوز الأسئلة النمطية في امتحان المحاماة. وقد تكون الأسئلة المعيارية موجودة أيضاً في البيانات المستخدمة لتدريب الذكاء الاصطناعي، ما يمثل مشكلة أخرى للتقييم. ويرى البروفيسور نارايانان أن تقييم الذكاء الاصطناعي في هذا المجال يجب أن يقوده متخصصون في القانون.

وناقش البروفيسور نارايانان أيضاً التطبيق المحتمل للذكاء الاصطناعي في التفسير القانوني. وأشار إلى أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يكون بمثابة أداة لتوضيح "المعنى العادي" للكلمات، وهو تحقيق يجريه القضاة غالباً. ومع ذلك، أشار البروفيسور نارايانان إلى أن مثل هذه الاستخدامات للذكاء الاصطناعي يمكن أن تكون عرضة للخطأ بشكل كبير. بيد أن البروفيسور نارايانان يعتقد أن الذكاء الاصطناعي قد يكون مفيداً في بعض المهام التي تنطوي على الإبداع والاستدلال والحكم، مثل استخدام الذكاء الاصطناعي لتحديد الأخطاء تلقائياً في طلبات العلامات التجارية المقدمة. واقترح أيضاً إمكانية استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي الأكثر تقدماً في أشكال تسوية المنازعات والبت فيها.

وفيما يتعلق بتطبيق الذكاء الاصطناعي على مهام التنبؤ القانوني، سلَّط البروفيسور نارايانان الضوء على التحيز الذي لوحظ في أدوات الذكاء الاصطناعي المستخدمة للتنبؤ بالمخاطر الجنائية. كما خلص أيضاً إلى أن الذكاء الاصطناعي غير فعال نسبياً في التنبؤ بقرارات المحكمة.

ثم تطرق البروفيسور نارايانان إلى مسألة إذا ما كان من المحتمل أن تكون هناك موجة من الاكتشافات والاختراعات التي يولدها الذكاء الاصطناعي. وأعرب عن وجهة نظره بأن الذكاء الاصطناعي في المستقبل المنظور لن يصل إلى مرحلة يمكن اعتباره مُخترعاً للابتكار العلمي. وبالأحرى، سيظل البشر مسؤولين عن الخطوات الحاسمة للاختراعات، مثل إجراء التجارب الطبية.

واختتم البروفيسور نارايانان حديثه مؤكداً على اعتقاده بأن التقدم في الذكاء الاصطناعي من الأفضل اعتباره تطورياً وليس ثورياً. وعلى الرغم من اعتقاده أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يخدم وظائف مفيدة للقضاة والمحامين، إلا أنه شكك في أنه سيحدث ثورة في الممارسة القانونية.

وناقش المشاركون في أسئلتهم وتعليقاتهم الآثار المترتبة على حقوق الإنسان نتيجة لاستخدام الذكاء الاصطناعي للتنبؤ بالمخاطر الجنائية، وكذلك الآثار المترتبة على عدم التماثل في نسبة البيانات للمناطق الجغرافية المختلفة المستخدمة لتدريب تقنيات الذكاء الاصطناعي على مخاطر التحيز.

مقالات مرجعية

- كابور، س. و نارايانان، أ. (2022). AI Snake Oil: A sneak peek into the book

الجلسة 4: المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية والمنافسة

تناولت الجلسة التداخل بين الملكية الفكرية والمنافسة، وتطرقت إلى كل من جوانب المنافسة غير العادلة ومنع الاحتكار (مكافحة الاحتكار). وأُدخِل نظام المنافسة غير العادلة باعتباره يحكم سلوك الشركات المشاركة في الأنشطة التنافسية، ويحظر إجراءات مثل التضليل والخداع والإعلانات الكاذبة والرشوة والاستخفاف والتعدي على العلامات التجارية والتمويه والإثراء الجائر وسرقة الأسرار التجارية وأساليب العروض الزائفة، والتدخل المتعمد أو الإهمال في الميزة الاقتصادية المحتملة. ومن ناحية أخرى، تنظِّم قوانين منع الاحتكار بنية السوق، حيث تحظر المؤامرات، وعمليات الاستحواذ التي تضعف المنافسة وتقيّد التبادل، بهدف ضمان كفاءة التخصيص وعافية المستهلك. وعليه، تهدف قوانين المنافسة غير المشروعة إلى ضمان المنافسة العادلة، في حين أن قوانين منع الاحتكار مصممة لتحقيق حرية المنافسة والحفاظ عليها.

وشارك أعضاء حلقة النقاش قرارات هامة وفقاً لولاياتهم القضائية بشأن هذا التقاطع، مشيرين إلى أن العلاقة بين قانون المنافسة وحقوق الملكية الفكرية قد حُددت على نحو مختلف استناداً إلى الولاية القضائية والفترة الزمنية التاريخية. وغالباً ما كان يُنظر إلى العلاقة في الماضي على أنها مجال نزاع (متأصل)، بالنظر إلى دور قانون المنافسة في تنظيم المحاولات التعسفية لبعض الجهات الفاعلة في ممارسة حقوقها الاستئثارية في الملكية الفكرية. ومع ذلك، يبدو أن هناك تحوّل معاصر في بعض الولايات القضائية للإقرار بالطابع التكميلي في مجالي القانون.

وقد أُشير إلى خصوصية قوانين المنافسة في الاتحاد الأوروبي، التي تسعى إلى الحفاظ على السوق الموحدة. ويرد الأساس القانوني للتوفيق بين قواعد الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالمنافسة وقوانين حقوق الملكية الفكرية الوطنية في المادة 345 من المعاهدة المنظِّمة لعمل الاتحاد الأوروبي، والتي تستبعد نظام حيازة الملكية الفكرية الذي يحكمه نطاق معايير الاتحاد الأوروبي على المستوى الوطني بشأن المنافسة. واستلزم ذلك التمييز بين وجود حقوق الملكية الفكرية، التي لا تتأثر بمعايير الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالمنافسة، وممارسة حقوق الملكية الفكرية، مع مراعاة معايير الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالمنافسة. وقد تطرقت محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي إلى هذه العلاقة في قراراتها. وقد حدد الحكم الذي أصدرته محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي بعام 2004 في قضية *"ماغيل"* معايير تحديد الظروف الاستثنائية التي يمكن فيها اعتبار رفض الترخيص بمثابة إجراء تعسّفي: أي عندما يحول رفض الترخيص دون ظهور منتج جديد؛ ويقضي على المنافسة في السوق الثانوية؛ ويفتقر إلى وجود مبرر موضوعي، ويكون المنتج لا غنى عنه في تطوير النشاط المعني. وقد تناول الحكم الذي أصدرته محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي في عام 2015 في قضية *هواوي* المركز المهيمن لأصحاب البراءات المعيارية الأساسية، والمخاطر المتمثلة في الإتاوات المفرطة أو الانخراط في المنافسة في الأسواق الثانوية، فضلاً عن تحديد الشروط العادلة والمعقولة وغير التمييزية. وقد سلط الحكم الضوء على الهيمنة المخولة لأصحاب البراءات المعيارية الأساسية والدفاع عن الإخلال المحتمل بالمنافسة إذا فشل صاحب البراءات المعيارية الأساسية في منح ترخيص بشروط عادلة ومعقولة وغير تمييزية.

واتضح النهج المتطور لهذا التقاطع في أستراليا من خلال إلغاء قسم من قانون المنافسة والمستهلك، والذي كان ينص في السابق على إعفاء محدود لبعض السلوكيات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية من بعض أشكال حظر السلوك المنافي للمنافسة بموجب القانون. وقد جرى مشاركة المبادئ التوجيهية الرسمية المتعلقة بهذا التغيير التشريعي، مع الإشارة إلى أن أي سلوك ينطوي على حقوق ملكية فكرية ويكون له تأثير فعلي أو محتمل من شأنه أن يُقلِّل المنافسة إلى حد كبير يخضع الآن لمحظورات السلوك المنافي للمنافسة. وقد يشمل هذا السلوك الاستعانة "بحكم عدم الطعن" في ترخيص البراءة، وتثبيت الأسعار وتخصيص العملاء أو الموردين أو الأقاليم في تراخيص البراءات. ونُوقش تطبيق هذا الإطار على التسويات في قضايا البراءات، متضمناً ذلك الكيفية التي يجوز للأطراف من خلالها اتخاذ قرار الشروع في البتّ في قضايا البراءات، في ضوء متطلبات الشفافية والوقت المرتبط بطلب موافقة هيئة المنافسة على اتفاق التسوية.

ولقد تم إيضاح أن التأثير السلبي المحتمل لقوانين منع الاحتكار على الابتكار في الصين يُعد بمثابة عامل رئيسي يتم أخذه في الاعتبار في التقاطع بين الملكية الفكرية وقوانين المنافسة، بحيث لا تُطبّق قوانين منع الاحتكار إذا كان فعل ذلك من شأنه أن يعوق عملية الابتكار. ويمكن ملاحظة ذلك في حقيقة أن تعديل قانون مكافحة الاحتكار لعام 2022 طرح تشجيع الابتكار على أنه أحد أهدافه الرئيسية. وعليه، يمكن استثناء بعض الأنشطة، مثل التطوير والبحث المشتركين أو التكنولوجيات الجديدة التي تستند إلى معيار صناعي واحد، من تطبيق قوانين منع الاحتكار. وأُصدر قرار معني بالنظر في إذا ما كان صاحب البراءة قد أساء استخدام هيمنته أو شارك في سلوك تسعير مرتفع بطريقة غير عادلة. وأوضح الحكم التحليل الاقتصادي الذي استعانت به المحكمة لتقييم تأثير منع الاحتكار لسلوك صاحب البراءة على المنافسين والمستهلكين وطريقة معدل العائد الداخلي المستخدم لتقييم مدى معقولية العائدات بالنسبة للمبتكرين وأصحاب الملكية الفكرية، مع مراعاة المخاطر والعائدات المحتملة، لا سيما في السيناريوهات عالية المخاطر للمبتكرين.

وناقشت حلقة النقاش أيضاً قضايا المنافسة الناشئة في مجال الدعاية في العالم الرقمي، ولا سيما من خلال استخدام العلامات التجارية لأطراف ثالثة مثل adwords في الحملات الإعلانية المدفوعة لاستقطاب زيارات الموقع الإلكتروني. وقد رأت المحكمة في البرازيل أن هذا السلوك يشكل عملاً من أعمال المنافسة غير المشروعة التي من شأنها تقويض أغراض العلامات التجارية لحماية أصحاب العلامة التجارية من تحقيق مكاسب اقتصادية طفيلية والتحويل غير العادل للعملاء، والحيلولة دون إرباك المستهلكين فيما يتعلق بأصل المنتج. ويتناقض هذا النهج مع النهج المتبع في أوروبا، حيث أثبتت محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي أن الوسيط غير مسؤول بما في ذلك في الحالات المنطوية على تعدٍ على العلامة التجارية؛ وأن شراء علامة تجارية لطرف ثالث ككلمة مفتاحية لا يعتبر تلقائياً بمثابة تعدٍ، إذا كانت هوية المعلن واضحة بما فيه الكفاية وأنه غير مرتبط بمالك العلامة التجارية.

ووصف أحد أعضاء حلقة النقاش تقاطع قانون المنافسة مع الملكية الفكرية، لا سيما في مجال البراءات، مستخدماً تشبيه الحكاية الخيالية "ذات الرداء الأحمر" لتقديم خيارين محتملين لصاحب البراءة. الخيار الأول هو أن الفتاة الصغيرة، أي صاحب البراءة، لا تشرع في رحلتها بسبب خوفها من الذئب، مما يمثل إحجاماً عن المشاركة في الابتكار. والخيار الثاني يتمثل في المخاطرة بأن يلتهمها الذئب في طريقها، مما يرمز إلى العواقب السلبية المحتملة لعدم إيجاد نهج متوازن لتحفيز الابتكار. ورداً على ذلك، يُعتقد أن التشبيه يمكن تطبيقه عكسياً، بأن تمثل الفتاة الصغيرة هيئة المنافسة.

وشدّدت المناقشة على أهمية إيجاد التوازن الصحيح بين تحفيز الابتكار (بما في ذلك متابعة الابتكار) وضمان وجود بنية سوق نشطة وتنافسية، واحتمال أن يعتمد المخترعون بدرجة أقل على البراءات ولجوئهم إلى الأسرار التجارية دون وجود توازن فعّال. وقد يعوق ذلك مشاركة الاختراعات مع الجمهور، وهو ما يجري عادةً من خلال المقايضة المتمثلة في توفير حق احتكاري للبراءة.

الأحكام القضائية المرجعية

- محكمة العدل العليا في البرازيل [2023]: *Esperança Holding Ltda. and Hope Do Nordeste Ltda. v. Loungerie S/A and Google Brasil Internet Ltda*
- المحكمة الشعبية العليا في الصين [2023]: *Yangtze River Pharmaceutical Group v HIPI Pharma Tech*
- محكمة الاستئناف للدائرة الفيدرالية بالولايات المتحدة [2023]: *TRUSTID, Inc. v Next Caller, Inc.*, No. 2022-1433
- محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي (الدائرة الخامسة) [2004]: *IMS Health GmbH & Co. OHG v NDC Health GmbH & Co. KG*, Case No. C-418/01
- محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي (الدائرة الخامسة) [2015]: *Huawei Technologies Co. Ltd v ZTE Corp. and ZTE Deutschland GmbH*, Case No. C-170/13

مواد مرجعية إضافية

- لجنة المنافسة والمستهلك الأسترالية (2019). مبادئ توجيهية بشأن إلغاء القسم الفرعي 51 (3) من قانون المنافسة والمستهلك لعام 2010 (الكومنولث)

الجلسة 5: الذكاء الاصطناعي التوليدي، والميتافيرس والتعدي على الملكية الفكرية

بدأت هذه الجلسة بمقدمة عن الميتافيرس ومفاهيمه الجوهرية، بالإضافة إلى رؤية الميتافيرس، التي تهيمن حالياً على صناعة التكنولوجيا، باعتباره جيل المستقبل من الإنترنت. ونظرت أولاً في الفصل في قضايا الملكية الفكرية التي يمكن توقع ظهورها بشكل معقول في إطار التطوير المستقبلي للميتافيرس من منظور العلامات التجارية. فعلى سبيل المثال، تشارك بعض العلامات التجارية بالفعل في بيع إكسسوارات الموضة الرقمية باستخدام منصات الألعاب، بينما طوّرت علامات تجارية أخرى رموزها الخاصة غير القابلة للاستبدال (NFTs). والآن، مع توقع الزيادات في مبيعات العناصر الافتراضية، يتخذ بعض أصحاب العلامات التجارية إجراءات لحماية علاماتهم من سوء الاستغلال في البيئة الافتراضية.

وتشمل القضايا التي من المتوقع أن تواجهها المحاكم مع تزايد وتيرة هذه التطورات المشكلة الرئيسية المتمثلة في تحديد المجال الذي شهد تعدياً على السلع الرقمية. وثمة مسألة أخرى قد تتعلق بتحديد المستخدم المتعدي، حيث لا يمكن التحقق بسهولة من هوية الأفاتار في الحياة الواقعية. ويمكن توقع تطبيق آليات الاكتشاف على الميتافيرس. ولم يتبين بعد إذا ما كانت الأدوات الموجودة حالياً، مثل أوامر حجب مواقع إلكترونية في مجال حق المؤلف، ستُستخدم في الفضاء الجديد أم لا. قد نوقشت مجموعة من الأسئلة الأخرى التي يمكن توقعها، بما في ذلك وبصفة خاصة دور منصات الميتافيرس.

وجرى النظر في توطين التعدي في الميتافيرس المستقبلي بشكلٍ أكثر تفصيلاً عبر الاستعانة بسيناريو وقائع افتراضي، يتضمن مستخدماً يوجه أفاتار في عالم افتراضي لإتمام عملية شراء، باستخدام الائتمان الافتراضي، والسلع الافتراضية ذات العلامات التجارية المطابقة للسلع ذات العلامات التجارية في العالم الحقيقي. كما أوضحت المناقشة كيف يمكن لهذا السيناريو المتوقع أن يخلق تعقيدات أمام المحاكم عند الفصل في الادعاء.

وبحثت حلقة النقاش أولاً المحاكم التي سيكون لها الولاية القضائية للنظر في ادعاء تعدٍ من هذا القبيل. كان من الممكن أن نتصور أن كل عنصر من العناصر الوقائعية - مثل مكان إقامة مستخدم الأفتار، واسم مجال موقع الويب الذي يجري تشغيل العالم الافتراضي منه، وموقع الخوادم المستضيفة لموقع الويب، وموقع الشركة المالكة لموقع الويب، واللغة المستخدمة في العالم الافتراضي، والعملة المستخدمة في أي رسوم مشاركة، وما إلى ذلك - يمكن أن يشمل دولة مختلفة. في هذه الحالة، قد تساعد القواعد الحالية لتحديد الولاية القضائية في البيئة الرقمية، مثل القواعد التي تربط الولاية القضائية بمنطقة المستخدم المتعدي أو في المنطقة التي وقع فيها التعدي. بالإضافة إلى ذلك، من الممكن أن توفر السوابق القضائية الحالية توجيهات بشأن تحديد موقع التعدي في البيئة الرقمية، مثل الإشارة إلى

الموقع الذي وقعت فيه أفعال المستخدم أو النطاق الجغرافي لتسجيل العلامات التجارية. ومع ذلك، قد يكون من الأصعب تحديد الشروط المطلوبة لاستيفاء القواعد والفقه القضائي القائم في الميتافيرس.

وتناولت المناقشة أيضاً مسائل الملكية الفكرية الموضوعية المتعلقة بما إذا كان قد حدث تعدي، ومن قام به. فعلى سبيل المثال، إذا افترضنا أن السيناريو يتعلق باستخدام علامة مماثلة لسلع أو خدمات متطابقة، فهل يمكن أن يشكل استخدام العلامة في الميتافيرس (إما من جانب المستخدم أو من جانب المشغل) استخداماً "في السياق التجاري"؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فهل يمكن اعتبار هذا الاستخدام الافتراضي خاضعاً للولاية القضائية الإقليمية للمحكمة؟ وتمت مشاركة السوابق القضائية الأخيرة من المملكة المتحدة، فيما يتعلق بما إذا كان بيع السلع التي تحمل علامة تجارية أو الإعلان عنها على موقع إلكتروني أجنبي قد يشكل تعدياً على العلامات التجارية ذات الصلة في المملكة المتحدة. وأخيراً، نوقشت أيضاً سبل الانتصاف المتاحة وطريقة إنفاذها بافتراض إمكانية إثبات التعدي في السيناريو الافتراضي. وفي هذا السياق، نُظر في احتمال تطبيق الفقه القضائي القائم على إتاحة التعويضات والأوامر الزجرية المتعلقة بالتعدي عبر الإنترنت، وعلى طرق الإنفاذ البديلة ضد الوسطاء عبر الإنترنت.

وبعد ذلك، حولت حلقة النقاش انتباهها إلى مجال حق المؤلف، حيث تنشأ مسائل موضوعية من استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي، سواء من حيث المدخلات التي يستخدمها الذكاء الاصطناعي أو المخرجات التي ينتجها. وجرى استكشاف هذه المسائل بالإشارة إلى ثلاث قضايا حديثة من الصين. في أول قضية، لم تعتبر الرسومات التي أنتجها واحد من مشغلي البرمجيات يمكن حمايتها بموجب حق المؤلف، لأن إنشاء الصور لم يتضمن خياراً إبداعياً. وفي القضية الثانية، وُجد أن المقالة التي تم إنشاؤها باستخدام البرمجيات يمكن حمايتها بموجب حق المؤلف، لأن الشكل المحدد للتعبير للمقالة نشأ عن الاختيار الشخصي وخيارات الترتيب للأشخاص المشاركين في العملية. وفي القضية الثالثة، نظرت المحكمة، من بين مسائل أخرى، فيما إذا كان يمكن اعتبار الصورة الرمزية الرقمية للإنسان "كمؤلف" والتمتع بحق المؤلف والحقوق المجاورة، بما في ذلك حقوق فناني الأداء. وردت المحكمة بالنفي، حيث وجدت أن الصورة الرمزية كانت أداة للمؤلفين البشريين.

أخيراً، نظرت الجلسة في ما تعنيه المسائل المطروحة بالنسبة لدور القضاة ومسؤولياتهم. وجرى النظر في احتمالية انتشار التحديات القضائية التي تتناول مكان التقاضي؛ وفي الوقت نفسه، لوحظ أن المؤشرات المستخدمة في المحاكم لتحديد الولاية القضائية آخذة في التغير باستمرار وستواصل في التطور في البيئة الرقمية. ونظرت حلقة النقاش أيضاً في الآثار الأخلاقية لاستخدام السلطة القضائية لتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي، ومسؤولية الحفاظ على استقلالية السلطة القضائية ونزاهتها وحيادها. وتمثلت التحديات الأخرى التي تم تحديدها في تزايد كميات المعلومات التي تصل إلى المحاكم في شكل رقمي، ومهمة القاضي المتمثلة في ضمان مستويات مناسبة من السرية عند الاقتضاء، إلى جانب موازنة المصلحة العامة فيما يتعلق بالنفاذ إلى الإجراءات القضائية. وإضافة إلى ذلك، سيُطلب من القضاة بشكل متزايد تقييم الأدلة التي يتم تقديمها بمشاركة تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي، ما يتطلب الوعي بمجموعة الأدوات وتشغيلها، بما في ذلك نقاط القوة والضعف.

ولوحظ أثناء المناقشة أنه من المتوقع مواجهة القضاة لهذه المسائل قبل بقية المجتمع، بالنظر إلى أن الحقائق التجارية تتجاوز التطورات السياسية والتشريعية. وذُكر أن بعض المسائل يجري التقاضي بشأنها بالفعل. وفيما يتعلق بمسألة تعدي أنظمة الذكاء الاصطناعي على حق المؤلف، تلقت المحاكم في أكثر من ولاية قضائية مطالب تزعم أن استخدام المصنفات المحمية بحق المؤلف كمدخلات لأنظمة الذكاء الاصطناعي يشكل تعدياً. بالإضافة إلى ظهور بعض السوابق القضائية المتعلقة بمسؤولية منصات الرموز غير القابلة للاستبدال عن التعدي. تمت مشاركة قضية حديثة من الصين، حيث تم تحميل مشغل منصة الرموز غير القابلة للاستبدال مسؤولية ضمان أن المصنف الافتراضي المباع على منصته لا يتعدى على حق المؤلف. وذكر أنه تم الاعتراف بأن المسائل المحتملة المتعلقة بتوزيع المسؤولية عن التعدي بين أنظمة الذكاء الاصطناعي والبشر المشاركين في برامجها ستخضع للتطورات المستقبلية من حيث السياسات والتشريعات.

الأحكام القضائية المرجعية

- المحكمة الشعبية الابتدائية لمنطقة نانشان، الصين [2019]: شركة *Tencent* ضد شركة *Yingxun*
- المحكمة الشعبية المتوسطة في مدينة هانغ جو، الصين [2022]: شركة *Yuanyuzhou* ضد شركة *Qice*
- المحكمة الإقليمية للمنطقة الجنوبية من نيويورك [2023]: قضية *Hermes* الدولية ضد *Rothschild*، رقم 22-CV-384 (JSR)
- المحكمة الإقليمية الأمريكية لمقاطعة كولومبيا [2023]: *Thaler* ضد *Perlmutter*، دعوى مدنية رقم 22-1564 (BAH)

مواد مرجعية إضافية

- روساتي، إي. (2023). توطين التعدي على الملكية الفكرية في بيئة الإنترنت: من ويب 2.0 إلى ويب 3.0 والميتافيرس. المنظمة العالمية للملكية الفكرية.
- ريان، م. (2022). Intellectual Property Considerations and Challenges in the Metaverse. SSRN.
- ساو، سي. إل. وتشان، زي.و.س. (2023). The subsistence and enforcement of copyright and trademark rights in the metaverse. مجموعة الأبحاث يونج بونج هاو كلية الحقوق، جامعة سنغافورة للإدارة.

الجلسة 6: قواعد الإثبات في دعاوى الملكية الفكرية

تناولت هذه الجلسة مجموعة من وجهات النظر بشأن جمع الأدلة في منازعات الملكية الفكرية. ولوحظ أن قواعد الإثبات العامة تنطبق في معظم الولايات القضائية على منازعات الملكية الفكرية، وأن بعض الولايات القضائية لديها قواعد إثبات خاصة بالملكية الفكرية.

وشملت المواضيع التي تناولتها الجلسة ما يلي: الأساليب التي تستخدمها المحاكم لجعل جمع الأدلة أكثر فاعلية من حيث الوقت؛ واستخدام أدلة الخبراء، والاكتشاف عبر الحدود، والأدلة الرقمية، وتسجيل الأدلة عن بعد، بما في ذلك عن طريق عقد مؤتمر بالفيديو، وأدلة الدراسات الاستقصائية في قضايا العلامات التجارية، والأدلة التي تم جمعها من خلال الشراء بهدف إيقاع البائع أو الشراء التجريبي.

وفيما يتعلق بموضوع أدلة الخبراء، كشف أعضاء حلقة النقاش عن مجموعة من النهج المختلفة فيما بين الولايات القضائية، بما في ذلك ما يتعلق باستخدام الخبراء المعينين من قبل المحكمة مقابل الخبراء المعينين من قبل الأطراف، والاعتماد على مستشاري المحكمة، وشروط الخبرة والمؤهلات وغيرها من خصائص الخبراء، واستخدام قوائم الخبراء، والأهمية المعطاة لأدلة الخبراء، والطريقة التي يقدم بها الخبراء أدلتهم (أي شفهية أو خطية أو كليهما)، واستخدام أدلة متزامنة (أو "نقاشات الخبراء المباشرة"، حيث يقوم عدة خبراء معينون من قبل أطراف بإعداد تقرير مشترك قبل المحاكمة، وتقديم أدلتهم في وقت واحد)، والمسؤول عن دفع تكاليف الخبراء، والاعتراضات على تقارير الخبراء.

فعلى سبيل المثال، ذُكر أن تقديم الأدلة في ألمانيا يقتصر على الخبراء الذين تعينهم المحكمة، وأن المحكمة لا تعين سوى خبير واحد. ولوحظت خصائص السياق الوطني الذي تطورت فيه هذه الممارسة القضائية، مثل الخبرة الفنية الكبيرة في الموضوع التي يمتلكها القضاة المعينون في المنازعات المتعلقة بالبراءات، وحالة بعض الأسئلة، مثل وضوح المنازعات المتعلقة بأهلية الحماية بموجب براءة، باعتبارها أسئلة قانونية لا يمكن للقاضي إلا أن يجيب عليها؛ وندرة أسئلة الوقائع، مثل تقييم المعارف الفنية المشتركة الذي قد يستفيد من رأي الخبراء. وفي اليابان، لوحظ أن الدعم الذي يقدمه مسؤولو الأبحاث القضائية والمستشارون الفنيون للمحكمة في قضايا البراءات يقلل من الحاجة إلى استخدام أدلة الخبراء، رغم أن هذه الأدلة مقبولة. وعلى النقيض من ذلك، تعتمد المحاكم عادةً على الخبراء المعينين من قبل الأطراف في الدول الأخرى، كما هو الحال في نيجيريا، حيث نادراً ما يتم استخدام الحكم الوارد في قانون البراءات والتصاميم الذي يسمح للمستشارين بتقديم المشورة إلى المحكمة. وفي الهند، تسود ممارسة الاستعانة بالخبراء المعينين من قبل المحكمة والأطراف على السواء. وتستفيد المحاكم الهندية من الاعتماد على آراء الخبراء، لا سيّما في منازعات الملكية الفكرية المعقدة التي تنطوي على مجالات تقنية. ومع ذلك، فإن رأي الخبراء غير ملزم مثلما هو الحال في الولايات القضائية الأخرى. ورُئي أن الخبراء يستخدمون لمساعدة المحكمة ولكن يلزم التحذير إلى أن "الحكم القضائي لا يمكنه الاستعانة بمصادر خارجية".

وجرى مشاركة نهج آخر من اليابان، حيث ينطوي جمع الأدلة على أوامر صادرة عن المحكمة بتقديم الوثائق، فضلاً عن نظام فحص يمكن للمحاكم من خلاله أن تأمر المفتش بجمع الأدلة اللازمة. وتُمنح طلبات تقديم الوثائق بموجب قانون الإجراءات المدنية وكذلك قانون البراءات، مع منح الإجراء الأخير بسهولة أكبر، ما لم تكن هناك أسباب معقولة لرفضه. وجرى مشاركة نهج المحكمة في تقييم أسباب رفض أحد الأطراف تقديم الأدلة المطلوبة، بما في ذلك موازنة القصور التي سيعاني منها صاحب الوثيقة مقابل القصور التي سيعاني منها الملتمس بسبب عدم الكشف. ولوحظ أنه يجوز للمحكمة أن تستخدم إجراءات سرية (مغلقة) عند اتخاذ هذا القرار. وعلى غرار اليابان، أفادت ولايات قضائية أخرى بأن المحاكم تتمتع بصلاحية لطلب تقديم الوثائق الحاسمة للقضية.

وناقش أعضاء حلقة النقاش متبادلين خبراتهم في تلقي الأدلة من الخبراء المعينين من قبل المحكمة مقابل الخبراء المعينين من قبل الأطراف، ولوحظ بوجه عام وجود اختلافات كبيرة بين الخبراء سواء كانوا معينين من قبل المحكمة أو الأطراف. وشاركوا القضايا

التي توضح نهج المحكمة في حال وجود تضارب في الآراء التي قدمها الخبراء المعينون من قبل الأطراف. وسلط أعضاء حلقة النقاش الضوء على أن تقييم الأدلة في قضايا الملكية الفكرية لا يتوقف على رأي الخبراء، حيث تقيمها المحاكم بشكل نهائي.

وفيما يتعلق بالاكتشاف عبر الحدود، لوحظت زيادة في استخدام الاكتشاف عبر الحدود في أحد الولايات القضائية. وأشير إلى أن تبسيط الإجراءات القضائية لاكتشاف الأدلة المستندية (ولا سيّما المعلومات المخزنة إلكترونياً) والشهادات، وتعديل قواعد الإجراءات المدنية ذات الصلة لتنظيم الاكتشاف عبر الحدود، يمكن أن يساعد المحاكم على الإشراف بفاعلية أكبر على منازعات الاكتشاف عبر الحدود. وفي هذا السياق، قُدم اقتراح بوضع قاعدة جديدة للإجراءات المدنية. وينص الاقتراح على إطار إجرائي عند مباشرة الاكتشاف عبر الحدود. ولوحظ كذلك أن إجراء *خطابات الطلبات* الوارد في اتفاقية لاهاي بشأن الحصول على الأدلة خارج البلد في المسائل المدنية أو التجارية لا ينطبق إلا على الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية.

ونوقش أيضاً استخدام الأدلة الرقمية في القضايا التي تنطوي على التعدي على حقوق الملكية الفكرية عبر الإنترنت. وقد تم تقديم قضيتان لتقليد العلامات التجارية، تنطويان على جمع أدلة إلكترونية من خلال عروض موجودة على إحدى منصات الشبكات الاجتماعية على الإنترنت ومصادرة أدلة إلكترونية لإثبات تقليد العلامات التجارية من خلال تدابير مؤقتة. كما تمت كذلك مناقشة دور مبدأ "الانتفاع المقصود" في تحديد الولاية القضائية في حالات التعدي على حقوق الملكية الفكرية عبر الإنترنت.

وناقشت حلقة النقاش إذا ما كانت ضرورة لوجود قواعد خاصة تنظّم الدليل الرقمي. فقد كان لدى بعض الولايات القضائية أحكام تخلق تمييزاً في مقبولية الدليل الرقمي، في حين أن ولايات قضائية أخرى لا تخلق مثل هذا التمييز، والقواعد المتعلقة بالمقبولية محايدة من الناحية التكنولوجية.

وتناولت الجلسة أيضاً استخدام أدلة الدراسات الاستقصائية في المنازعات المتعلقة بالعلامات التجارية، والتحديات التي تواجه المحاكم في تقييم هذه الأدلة، بسبب عوامل مثل حجم السكان واختيارهم، فضلاً عن التحيز المحتمل في السؤال. وتبادل أعضاء حلقة النقاش تجاربهم في التعامل مع الأدلة الدراسات الاستقصائية. ويجوز على العموم قبول أدلة الدراسات الاستقصائية التي تسعى إلى إثبات التمييز المكتسب بشرط أن تكون الدراسة الاستقصائية قد تم إعدادها وتنفيذها على نحو صحيح؛ وفي مثل هذه الحالات، يجوز للمحكمة أن ترجح شيئاً ما استناداً إلى أدلة الدراسة الاستقصائية. ومع ذلك، فقد تمت مشاركة مثال لحالة تتضح فيها أن نتائج أدلة الدراسة الاستقصائية هذه يوجد بها خلل بسبب الاختيار غير المناسب للأسئلة. ومن ناحية أخرى، تشكك المحاكم عموماً في قيمة أدلة الدراسة الاستقصائية التي تسعى إلى إثبات التعدي، مثل احتمالية حدوث الالتباس. وقد تمت الإشارة إلى أنه في المملكة المتحدة، توجد رقابة صارمة من المحكمة على قبول أدلة الدراسة الاستقصائية في قضايا العلامات التجارية، ويجوز للأطراف التقدم مقدماً، على أساس دراسة استقصائية مشهّرة، للحصول على إذن من المحكمة لإجراء دراسة استقصائية كاملة.

الأحكام القضائية المرجعية

- محكمة العدل الاتحادية الألمانية [2020]: القضية رقم X ZR 111/18
- المحكمة العليا في دلهي، الهند [2023]: قضية *Communication Components Antenna Inc.* ضد *Rosenberger Hochfrequenztechnik GmbH*، 2023:DHC:4582
- المحكمة العليا في دلهي، الهند [2023]: قضية *Eicore Technologies Pvt. Ltd.* ضد *Eexpedise Technologies Pvt. Ltd.*، CS(COMM) 1146/2018
- المحكمة العليا للملكية الفكرية في اليابان (الدائرة الثالثة) [2020]: القضية رقم ذ
- المحكمة الابتدائية، عمان، الأردن [2008]: *Aowrgo Food and Befrg International Company v Akhaa Arabia Company*
- المحكمة الابتدائية، عمان، الأردن [2008]: *Talhowni and Ageel Corporation v Tashera Company*
- محكمة الاستئناف في نيجيريا، كادونا، الشعبة القضائية [2002]: *Arewa Textiles Plc & Ors v Finetex Ltd* [2002] LPELR-5361 (CA)
- المحكمة العليا الفيدرالية في نيجيريا، الشعبة القضائية في لاغوس [2022]: *Technocrat Consult and IT* شركة *Limited* ضد البنك المركزي النيجيري وآخرين، الدعوى رقم FHC/L/CS/1519/2012
- محكمة الاستئناف للدائرة الثالثة في الولايات المتحدة [2022]: *Behrens et al. v Arconic, Inc. et al.*, Nos. 20-3606, 21-1040 and 21-1041

مواد مرجعية إضافية

- الهند (2021): *قواعد المحكمة العليا في دلهي لعقد مؤتمرات الفيديو للمحاكم 2021*
- الأردن (1952): قانون البينات
- الأردن (2021): نظام التدابير الحدودية لحماية الحقوق الملكية الفكرية
- الولايات المتحدة الأمريكية: 28 U.S. Code § 1782 – *مساعدة المحاكم الأجنبية والدولية والمتقاضين أمام تلك المحاكم*

عمل الويبو مع الهيئات القضائية

قدمت هذه الجلسة لمحة عامة عن عمل الويبو مع الهيئات القضائية، الذي يهدف إلى دعم نظم عدالة ناجزة وفعّالة تسمح للنظم الإيكولوجية للملكية الفكرية والابتكار في كل دولة عضو بتحقيق غرضها. ووُصفت محاور التركيز الأربعة لعمل الويبو على النحو التالي: تعزيز سبل التبادل من أجل الحوار القضائي عبر الحدود الوطنية؛ وتقديم الموارد للقضاة؛ وتوفير التعليم القضائي في مجال الملكية الفكرية؛ وإتاحة مستودع عالمي مفتوح ومجاني لقوانين الملكية الفكرية ومعاهداتها وأحكامها ومعلوماتها المتعلقة بنظم العدالة من خلال ويبو لكس.. وتم التأكيد مرة أخرى على أن هذا العمل يسترشد بالقضاة، ولا سيّما من خلال التوجيه الذي يقدمه مجلس القضاة الاستشاري للويبو.

وفي المجال الأول للتبادل، تعمل الويبو كجهة جامعة للمجتمع الدولي لقضاة الملكية الفكرية، من خلال أنشطة مختلفة، مثل المنتدى السنوي الرائد لقضاة الملكية الفكرية، والدورة الرئيسة بشأن البت في قضايا الملكية الفكرية التي تستهدف قضاة الملكية الفكرية ذوي الخبرة على شكل حلقة عمل وبالشراكة مع المحاكم الوطنية، وندوات الويبو الإلكترونية للقضاة.

ويركّز المجال الثاني على نشر الموارد القضائية بشأن الملكية الفكرية. كما ورد طرح *الدليل الدولي لإدارة قضايا البراءات لفائدة القضاة* في أبريل 2023. ويستند هذا المنشور إلى خبرة حوالي 70 مساهماً من عشر ولايات قضائية تنشط كثيراً في مجال البراءات، لإقامة دليل شامل وقابل للنفاذ وعملي لمختلف مراحل التقاضي. بالإضافة إلى ذلك، لوحظ أنه بعد إصدار *السلسلة المرجعية للملكية الفكرية*، يجري إعداد مجلدات أخرى بالتعاون مع بلدان في أفريقيا وآسيا.

وفي المجال الثالث المتمثل في التعليم القضائي، تتعاون الويبو مع هيئات التدريب القضائي الوطنية لتقديم مجموعة من مبادرات تكوين الكفاءات المخصصة والشاملة لتأسيس تعليم قضائي مستمر بشأن الملكية الفكرية.

وأخيراً، تسعى الويبو جاهدة لكي تصبح المصدر المعتمد للمعلومات القانونية العالمية بشأن الملكية الفكرية من خلال قاعدة البيانات ويبو لكس، التي لا تغطي فقط القوانين والمعاهدات المطبقة على جميع الدول الأعضاء، بل تشمل الآن أيضاً الأحكام القضائية بشأن الملكية الفكرية من 36 ولاية قضائية.

وأعرب معهد الويبو القضائي عن امتنانه للتعاون الشخصي والدعم من جانب القضاة، والذي مهّد لمجالات العمل هذه مع الأجهزة القضائية بين أعضاء الويبو.

الجلسة 7: إجراءات مبسطة أو سريعة لبعض دعاوى الملكية الفكرية

اعترافاً بالجهود المتواصلة التي تبذلها العديد من المحاكم لمواءمة إجراءاتها مع خصوصيات منازعات الملكية الفكرية، تعرضت الجلسة 7 لأمثلة متعلقة بالإجراءات المبسطة أو السريعة المستعان بها في ولايات قضائية مختلفة، بما في ذلك أهدافها ونطاق اختصاصها وميزاتها الإجرائية.

وقد بدأت الجلسة بالإشارة إلى أنه نظراً لتزايد درجة تعقيد وتكلفة التقاضي بشأن الملكية الفكرية، فقد وضع المشرّعون والمحاكم في بعض البلدان عمليات مختلفة لتبسيط حل بعض منازعات الملكية الفكرية الأقل تعقيداً.

فعلى سبيل المثال، العملية المبسطة التي تم إجراؤها بموجب *قواعد محكمة القضاء العليا (الملكية الفكرية)* في سنغافورة، والتي تم إعدادها إلى حد كبير على غرار محكمة شؤون الملكية الفكرية في المملكة المتحدة، وقد دخلت حيز التنفيذ في عام 2022 بهدف توفير

إمكانية اللجوء إلى القضاء للأطراف ذوي الموارد الأقل، بما في ذلك الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، على نحو يتسم بالفعالية من حيث التكلفة والسرعة. وتحدد القواعد الشروط التي يجب استيفاؤها لكي تكون قضية الملكية الفكرية مؤهلة للفصل فيها بموجب العملية المبسطة. وقد تم تقديم رؤى حول تقييم هذه الشروط من القضية الأولى لتطبيق العملية المبسطة في سنغافورة. وفي هذه القضية وجدت المحكمة العليا في سنغافورة أن النزاع حله مواتٍ في إطار العملية المبسطة، حيث لم تكن القضايا معقدة من الناحية القانونية أو الوقائعية، ولم يكن من المتوقع أن تتجاوز المحاكمة يومين، ولم تتجاوز التعويضات المطالب بها الحد المنصوص عليه.

وأفصحت المملكة المتحدة عن نهج آخر، حيث تم إنشاء محكمة شؤون الملكية الفكرية للإفضاء إلى حل يتسم بفعّالية أكبر لبعض منازعات الملكية الفكرية. فبالإضافة إلى تحديد مدة المحاكمة والقضايا المسموح بالبت فيها، فإن الإجراء الذي ينظّم القضايا المقدمة أمام محكمة شؤون الملكية الفكرية يتميز بإدارة صارمة للقضايا وتحديد لسقف التكاليف. وتم الإفصاح عن قرارين يتعلقان بالسلطة التقديرية التي يمارسها القضاة في تقييم الطلبات المقدمة من الأطراف للخروج عن القيود المعيارية الخاصة بالإجراء المبسط. وسلط أحد القرارات الضوء على أثر الموافقة على طلب تعديل بيانات القضية في نظام يحدد سقفاً للتكاليف، وأوضح ممارسة الموازنة بين التكلفة والفائدة التي أجراها القضاة للبت في مثل هذا الطلب. وتناول الحكم الآخر الاعتبارات المتعلقة بالسلطة التقديرية للمحكمة في الخروج عن الحدود القصوى للتكاليف نفسها، وخلص إلى أن هذه السلطة التقديرية لا ينبغي أن تُمارس إلا في قضايا استثنائية حقاً.

وتم تقديم حكم من جنوب أفريقيا أكدت فيه محكمة الاستئناف العليا شرعية لجنة الاستئناف النهائي التابعة لمجلس تنظيم الإعلانات، والتي توفر إجراءً مبسطاً ومعجلاً لحل بعض منازعات الملكية الفكرية. نظرت المحكمة في دستوريّة صلاحيات مجلس تنظيم الإعلانات بما في ذلك المسائل المتعلقة بقواعد الإثبات الخاصة به، وعدم استئناف قراراته أمام محكمة قانونية، وإذا ما كان يلغي اختصاص المحاكم العادية بوضع إجراء موازٍ لتسوية المنازعات. وقد نوقشت أسباب المحكمة في اعتبار مجلس تنظيم الإعلانات محكمة إدارية قضائية موازية لها شرعية.

وتم أيضا الإفصاح عن *القواعد الإجرائية المنقّحة لمجالس الاستئناف في المكتب الأوروبي للبراءات*، والتي دخلت حيز التنفيذ في عام 2020 لتعزيز كفاءة إجراءات مجالس الاستئناف. وتشمل هذه القواعد توضيح ما يسمى بالنهج المتقارب. وبموجب هذا النهج، فإن نطاق التعديلات المسموح بها لقضية طرف ما يضيق مع التقدم في الإجراءات. كما تم الإفصاح أيضاً على أنه كقاعدة عامة، تصدر مجالس الاستئناف آراء أولية غير ملزمة قبل جلسات الاستماع الشفهية، بهدف السماح للأطراف بالإعداد لجلسة الاستماع على نحو أفضل. وتنص القواعد الإجرائية لمجالس الاستئناف في المكتب الأوروبي للبراءات أيضاً على توحيد الطعون ذات الصلة وتسريع الإجراءات.

وتم تقديم مثال على الإجراءات المبسطة التي تم وضعها مؤخراً للمطالبات الصغيرة من خلال تجربة مجلس مطالبات حق المؤلف في الولايات المتحدة، وعلى إثره تم التوضيح أن المجلس تم إنشاؤه ليكون بديلاً يتسم بمزيد من البساطة والفعالية من حيث التكلفة من أجل إجراء التقاضي الكامل في المحاكم الفيدرالية. ونتيجة لذلك، لا يستطيع المجلس الاستماع إلا إلى بعض الدعاوى المتعلقة بحقوق المؤلف، بما في ذلك دعاوى التعدي والدعاوى التي تطلب إقرارات عدم التعدي ودعاوى التضليل المتعلقة بإخطارات الإزالة أو الإخطارات المضادة لمقدم خدمة عبر الإنترنت. ويتم تحديد الأضرار المحتملة بمبلغ 30,000 دولار أمريكي في القضية القياسية أمام المجلس. تشمل الميزات الإجرائية التي يستخدمها المجلس لتحقيق أهدافه الشروع في الإجراءات افتراضياً لتسهيل التمثيل الذاتي؛ واستخدام مجموعة قياسية من الاستجوابات وطلبات الوثائق، باستثناء الإفادات ومذكرات الاستدعاء؛ وتوفير مسار لأصغر الدعاوى شأناً حيث تكون الأضرار المحتملة بحد أقصى 5,000 دولار أمريكي.

وتناولت المناقشة أيضاً الأدوات المتاحة للمحاكم في الهند لتبسيط أو تسريع إجراءات بعض مطالبات الملكية الفكرية. ويوفر كلٌ من قانون المحاكم التجارية لعام 2015، وقواعد شعبة حقوق الملكية الفكرية في محكمة دلهي العليا، وقواعد محكمة دلهي العليا التي تحكم قضايا البراءات معاً إطاراً قانونياً للأحكام المستعجلة والمحاكمات المعجَّلة وإدارة القضايا المحّسنة. وقد جرى تبادل مجموعة من السمات الإجرائية التي تستخدمها المحاكم الهندية لتحقيق هذه الأهداف، ومن بينها استخدام الأحكام المستعجلة في ظل ظروف معينة، وتسجيل الأدلة من قِبَل أشخاص مُعَيَّنين، واستخدام النسخ لتسجيل الأدلة، وقدرة المحكمة على تقليص قوائم الشهود وعدد القضايا، وتطبيق جدول زمني صارم للغاية من أجل تقديم الدفاع، الأمر الذي ساعد على البت في القضايا المتراكمة في المحاكم.

وأخيراً، تبادل المشاركون وأعضاء حلقة النقاش تجاربهم في تطبيق الإجراءات المُبَسَّطة. وأشارت غالبية التجارب المتبادلة إلى أن المتقاضين استجابوا عموماً لهذه الإجراءات بصورة إيجابية، حتى وإن كانت أدت إلى تقليل فرص الاكتشاف وغيرها من العناصر التي يتميز بها التقاضي "الموحد" بشأن الملكية الفكرية.

الأحكام القضائية المرجعية

- محكمة المقاطعة للبراءات في إنكلترا وويلز [2013] : *Henderson v All Around the World Recordings Ltd & Anor* [2013] EWPCC 19
- محكمة المقاطعة للبراءات في إنكلترا وويلز [2011] : *Temple Island Collection Ltd v New English Teas Ltd & Anor* [2011] EWPCC 19
- المحكمة العليا في سنغافورة (الدائرة العامة) [2023]: *Tiger Pictures Entertainment Ltd v Encore Films Pte Ltd*، القضية رقم SGHC 138
- محكمة الاستئناف العليا في جنوب أفريقيا [2022]: *Advertising Regulatory Board NPC and Others v Bliss Brands (Pty)* Ltd (Case No. 786/21) [2022] ZASCA 51

مواد مرجعية إضافية

- الهند (2022): قواعد شعبة حقوق الملكية الفكرية في محكمة دلهي العليا
- الهند (2022): قواعد محكمة دلهي العليا التي تحكم قضايا البراءات
- سنغافورة (2022): قواعد محكمة القضاء العليا (للملكية الفكرية)
- المملكة المتحدة (2023): قواعد الإجراءات المدنية، الجزء 63 - دعاوى الملكية الفكرية
- المملكة المتحدة (2020): الدليل العملي 63- دعاوى الملكية الفكرية
- الولايات المتحدة الأمريكية (2020): بديل حق المؤلف في قانون إنفاذ المطالبات الصغيرة لعام 2020
- مجالس الاستئناف في المكتب الأوروبي للبراءات (2020): القواعد الإجرائية لمجالس الاستئناف في المكتب الأوروبي للبراءات

الجلسة 8: آليات الوساطة المحالة من المحاكم والمتاحة لمنازعات الملكية الفكرية

بحثت حلقة النقاش هذه استخدام الوساطة في شتى الولايات القضائية وألقت الضوء على الجوانب ذات الصلة بهذه الآلية، مثل دور القاضي في الوساطة، وبروتوكولات وممارسات الوساطة المتبعة في كل ولاية قضائية، وأهمية البرامج التدريبية لمساعدة القضاة في تحديد قضايا الملكية الفكرية التي تصلح للوساطة، والمعايير اللازمة للاضطلاع بدور الوسيط، ومزايا الوساطة وتحدياتها.

وافتُتحت الجلسة بالإشارة إلى الاتجاه العالمي نحو الاستخدام المتزايد للوساطة في منازعات الملكية الفكرية. كما أبرز المنسق مختلف اتفاقات التعاون التي أُبرمت في السنوات الأخيرة بين الويبو ومختلف السلطات القضائية لإحالة قضايا الملكية الفكرية إلى وساطة الويبو، ومنها استخدام أدوات الويبو الإلكترونية لإدارة القضايا.

ولقد أسهمت المناقشة حول دور القضاة في منازعات الملكية الفكرية في توفير سياق ملائم للحديث. وشَدّد أعضاء حلقة النقاش على أنه يمكن للقضاة الاضطلاع بدور داعم بتوجيه الأطراف نحو أكثر الوسائل فاعلية لإنفاذ حقوقهم، سواء من خلال التسوية أو الوساطة أو التحكيم أو حكم قضائي. كما أكّد أعضاء حلقة النقاش على أن هدف قضاة الملكية الفكرية يتمثل في تحقيق العدالة، والوساطة هي إحدى الوسائل الممكنة لتحقيق ذلك.

وبَيَّن أعضاء حلقة النقاش ممارسات الوساطة في ولاياتهم القضائية، بجانب إبراز التعديلات التي حدثت مؤخراً على تشريعاتها أو بروتوكولات المحاكم في سبيل تمكين استخدام الوساطة. فعلى سبيل المثال، كان لزاماً على القضاة في لاتفيا اقتراح الوساطة على الأطراف في جميع القضايا المدنية، ومنها قضايا الملكية الفكرية منذ عام 2015. وفي كندا، تُمكّن قواعد المحكمة الفيدرالية المحاكم من الترتيب لإجراءات الوساطة وغيرها من الوسائل البديلة لتسوية المنازعات التي يضطلع بها أحد القضاة المُحَلَّفين في أي وقت أثناء سير الإجراءات. وفي جمهورية كوريا، يجوز أن تحيل هيئة من القضاة القضية إلى الوساطة في أي وقت أثناء سير الإجراءات. ويمكن أن يكون الوسيط أحد قضاة الهيئة المختصة بالنظر في القضية أو لجنة وساطة، أو مركز وساطة ملحق بالمحكمة أو مؤسسة وساطة خارج نطاق المحكمة. وفي باراغواي، تحظى الوساطة (سواء كانت قضائية أم لا) بتشجيع القضاة في المنازعات المدنية والتجارية والجنائية ذات الصلة بالملكية الفكرية؛ وقد كان هذا هو الحال لا سيما بعد إجراء العديد من الإصلاحات القانونية وجهود التوعية مؤخراً. وأخيراً، قد بُذلت جهود في فرنسا ترمي إلى دعم استخدام الوساطة في جميع مراحل الإجراءات، بما في ذلك بروتوكول صدر مؤخراً عن محكمة باريس القضائية (الدائرة الثالثة) المختصة بالنظر في منازعات الملكية الفكرية.

كما تطرقت المناقشة إلى المعايير أو المتطلبات المهنية اللازمة للاضطلاع بدور الوسيط. وكان هناك تأكيد بأن المتطلبات خاصة بكل ولاية قضائية. على سبيل المثال، يجب أن يلتزم الوسطاء المعتمدين من الدولة في لاتفيا الامتثال للعديد من المتطلبات، مثل ساعات

عديدة من التدريب على الوساطة، والحد الأدنى للسن، واختبار مكون من ثلاث مراحل. وكان هناك تشديد على الاهتمام بالتعليم القضائي في مجال الوساطة، مع إيراد أمثلة من كندا ولاتفيا وباراغواي، تتضمن تفاصيل التدريب المتخصص للقضاة لفهم الوساطة، وتحديد القضايا المناسبة، والتعامل مع الأطراف على نحوٍ فعال.

وأبرزت المناقشة العديد من مزايا الوساطة، ومنها فوائد التكلفة، والتسوية المعجّلة، والسرية، والمرونة الإجرائية، وإمكانية المحافظة على العلاقات بين الأطراف المتنازعة أو تحسينها. وأُقرّ أيضاً بوجود عقبات تعترض سبيل إحالة الأطراف إلى الوساطة، مثل ثقافة التقاضي السائدة ودور بعض المحامين في توجيه العملاء نحو التقاضي على الرغم من العوائق المحتملة.

وأخيراً، بحث المشاركون في النقاش في مسائل أخرى، ومنها إنفاذ اتفاقات التسوية. وجرى التأكيد على أن تكون اتفاقات الوساطة في العديد من الولايات القضائية مُلزمة ولها أثر قانوني يعادل حكم قضائي. وعليه، في حالة وقوع انتهاك، يحق للطرف المتضرّر المطالبة بالتعويض عن الأضرار. كما تطرقت المناقشة إلى الإجراءات الشكلية المرتبطة باتفاقات الوساطة، مثل إذا ما كان التوثيق أو الختم أو التصديق القضائي مطلوباً.

الأحكام القضائية المرجعية

- المحكمة العليا للملكية الفكرية في جمهورية كوريا [2023]: القضية رقم: 2022Na2357

مواد مرجعية إضافية

- كندا (1998): *Federal Courts Rules (SOR/98-106)*
- فرنسا (2023): *Protocol for the Evolution of Procedural Practice before the Third Chamber of the Paris Judicial Court*
- لاتفيا (2014): *Law on Mediation*
- باراغواي (2002): *Law 1879/2002 on Arbitration and Mediation*
- جمهورية كوريا (1990): *Judicial Conciliation of Civil Disputes Act*
- جمهورية كوريا (2018): *Korea Practice Directions for Civil Appellate Trial in the Patent Court of*

الاختتام

اختتم منتدى الويبو لقضاة الملكية الفكرية لعام 2023 السيد ماركو م. أليمان، مساعد المدير العام لقطاع الملكية الفكرية والنظم الإيكولوجية للابتكار، والقاضي جيمي ف. رينا، عضو مجلس القضاة الاستشاري للويبو.

وأشار السيد أليمان إلى أن الابتكار قد برز كأحد المكونات الرئيسية للاستراتيجيات الاقتصادية والصناعية عبر مجموعة واسعة من البلدان وفي جميع قطاعات الصناعة. وشَدّد على الحاجة إلى إطار قانوني فعال للملكية الفكرية، إلى جانب نظام عادل وفعال لتسوية المنازعات، حيث يسهمان معاً في توفير إمكانية التنبؤ بهياكل السوق وتحقيق التوازن المتوخى في نظام الملكية الفكرية.
وأكدّ السيد أليمان على دور المحاكم في تفسير قوانين الملكية الفكرية وتطبيقها على المنازعات الواقعية، ودمج الإطار القانوني الثابت في صميم النسيج الديناميكي للمجتمعات، وتشكيل مسار تاريخ قوانين الملكية الفكرية.

ومن هذا المنطلق، أكدّ السيد أليمان مجدداً على دور الويبو باعتبارها جهة ميسّرة عالمية للحوار القضائي، وإحدى مصادر المعارف القضائية الجماعية والجهات المُقدمة لبرامج التعليم القضائي والآليات البديلة لتسوية المنازعات.

كما أشار السيد أليمان إلى أنه في عالمنا المعاصر الذي يتسم بالترابط، لا يمكن لبلد بمفرده التغلب على التحديات الناشئة في مجال الإدارة القضائية لمنازعات الملكية الفكرية، حيث تتطلب تلك التحديات تعاوناً إقليمياً ودولياً، فضلاً عن مشاركة المحاكم الوطنية والإقليمية وإلمامها بالقوانين والأنظمة الأجنبية، مع الإقرار بالخلفية المعيارية والهيكلية والاجتماعية والاقتصادية لكل ولاية قضائية.

كما أكدّ السيد أليمان على أهمية منتدى الويبو السنوي لقضاة الملكية الفكرية باعتباره أحد أنشطة الويبو الرئيسة في هذا المجال، حيث يوفر محفلاً لتبادل المعلومات والممارسات. وتطرق إلى المجالات المتعددة التي يشملها برنامج هذا العام. فعلى سبيل المثال، قد استفاد

المشاركون من تجارب المحاكم في جميع أنحاء العالم فيما يخص مجموعة من المسائل الموضوعية المتعلقة بقانون الملكية الفكرية. كما جرى تبادل لمختلف النُهُج بهدف تحديث هيكل الفصل في منازعات الملكية الفكرية وتخصيصه في سبيل الإسراع في تحقيق العدالة في منازعات الملكية الفكرية على نحوٍ فعال، إلى جانب بحث المسائل التي قد تنشأ مع مواصلة تطوير التقنيات في المدى المنظور.

وفي ختام المنتدى، دعا السيد أليمان جميع المشاركين إلى مواصلة العمل مع الويبو ومجتمع الملكية الفكرية الدولي. كما أكدّ مجدداً على امتنان الويبو العميق لأعضاء مجلس القضاة الاستشاري لمشاركتهم في أعمال الويبو وتوجيهاتهم لمواصلة تطوير عمل المنظمة من أجل دعم الأجهزة القضائية.

وتحدَّث القاضي رينا بصفته عضواً في مجلس قضاة الويبو الاستشاري، وأبرز أن المنتدى نجح في إتاحة المجال أمام تعزيز العلاقات وتبادل الخبرات والإقرار بأوجه الاختلاف والتشابه بين أنظمة الملكية الفكرية، وحثّ المشاركين على تطبيق المعارف المكتسبة بموطنهم واستخدامها لتحقيق المنفعة والرفاه الاجتماعي والاقتصادي لمجتمعاتهم.

© الويبو، 2023 / نسب المصنف 4.0 دولي (CC BY 4.0) / لا ينطبق ترخيص المشاع الإبداعي على محتوى وضعته جهات أخرى غير الويبو في هذا الإصدار. / الغلاف: Maxger/Getty Images، querbeet، jamielawto

wipo.int

WIPO
المنظمة العالمية للملكية الفكرية